

دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صياغة استراتيجيات التنمية المستدامة
The role of social responsibility for small and medium enterprises in formulating sustainable development strategies

د. قشام اسماعيل¹ جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر

شقراني محمد² (طالب دكتوراه) جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر

Dr. KECHAM Ismail, University of Ziane Achour, Djelfa, Algeria
CHEGRANI Mohammed, University of Ziane Achour, Djelfa, Algeria

ملخص:

تتميز البيئة التي تنشط فيها المنظمات بالتنوع وتداخل المتغيرات الفاعلة فيها وهذا ما يدفعها إلى العمل على إيجاد نوع من التوافق بين مصالحها الاقتصادية ومصالح البيئة المحيطة بها، ولعل أهم مظاهر التكيف هو تحملها لمسؤولياتها اتجاه الأطراف ذوي المصالح فالمسؤولية الاجتماعية تعتبر مؤشرا هاما لتقييم مساهمة المنظمات في تحقيق التنمية المستدامة. إن مفهومي المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة مفهومان قريبين جدا ومكملين لبعضهما البعض فالأول يعني دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في النشاطات التجارية والثاني يعني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى إبراز أهمية التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمسؤولية الاجتماعية وآليات تفعيلها وتبين الدور الذي تلعبه في تحقيق تنمية اجتماعية، واقتصادية، وبيئية من أجل الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية المستدامة.

Abstract:

Characterized by the environment in which organizations are active diversity and overlapping actors where the variables and this is what drives organizations to work to find some kind of compromise between economic interests and the interests of the surrounding environment, and perhaps the most important aspects of adaptation is to bear its responsibilities towards the parties with interests of social responsibility is an indicator important to assess the contribution of business organizations in achieving sustainable development .

The concepts of social responsibility and sustainable development concepts very close and complementary to each other, the former means integrating social and environmental concerns in business activities and the second means to reconcile economic, social and environmental aspects.

The primary goal of this paper is to highlight the importance of commitment to small and medium-sized organizations, social responsibility and mechanisms activated and show the role they play in the achievement of social development, economic and environmental in order to reach sustainable development.

Key words: social responsibility, Small and medium-sized organizations, sustainable development.

¹ kamil17000@yahoo.fr

² chegmed.cm@gmail.com

المقدمة:

لم تسلم منظمات الأعمال من الانتقادات في ظل إدارة الأعمال المعاصرة، بتوجيهها الدائم نحو تحقيق الهدف الاقتصادي الذي وجدت من أجله ألا وهو تحقيق الأرباح متجاهلة مسؤوليتها اتجاه المجتمع والبيئة. ورغبة في عدم انفلات الأمور بين ما تحرص الدول والحكومات من تجسيده وما ينجز على مستوى المنظمات على مستوى التنمية المستدامة، أخذت إدارة الأعمال المعاصرة على عاتقها مسؤولية إدماج هذا المفهوم على مستوى وظائف المنظمة ليربط بين التصور للتنمية المستدامة والإجراءات الميدانية الرامية لتحقيقها. إن تحقيق تنمية مستدامة أضحت من المرتكزات والدعائم الأساسية على جميع المنظمات خاصة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك للدور الذي يلعبه هذا النوع من المؤسسات في الاقتصاد الوطني بل أصبح ضرورة حتمية لضمان الاستمرار في ظل ما تفرضه العولمة.

مشكلة الدراسة:

بناء على ما سبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية التالية لهذه المداخلة على النحو التالي:

كيف تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة عند تبنيها المسؤولية الاجتماعية؟

فرضيات الدراسة: تستند الدراسة إلى الفروض الآتية:

- 1- تتبنى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسؤولية الاجتماعية.
 - 2- تساهم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة.
- أهمية الدراسة:** تساعد هذه الدراسة المنظمات التي تسعى لتبني فكرة المسؤولية في الأخذ بالطرق والأساليب التي وردت في هذه الدراسة إذا أرادت أن تطور وتحسن من صورتها في المجتمع التي تعمل فيه، وإن تكسب دود واحترام المنظمات الأخرى لها، لما لذلك من تحسين لصورته وتحقيق التنمية المستدامة.
- أهداف الدراسة:** تأتي أهداف هذا البحث في:

- التعرف على مفهوم المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.
 - التحديات التي أدت إلى بروزها بالإضافة إلى أبعاد ومبادئ ومعايير قياس المسؤولية الاجتماعية.
 - إلقاء الضوء على دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صناعة التنمية المستدامة.
- منهجية الدراسة:**

نحاول ضمن هذه الورقة البحثية الإجابة على هذه الإشكالية من خلال التطرق للعناصر التالية:

أولاً: الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانياً: مدخل إلى التنمية المستدامة.

ثالثاً: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في صناعة التنمية المستدامة.

أولاً: الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بداية يمكن القول أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية لا يزال في إطاره الأدبي والمعنوي أكثر منه في بعده التطبيقي.

لم يكن مفهوم المسؤولية الاجتماعية في النصف الأول من القرن العشرين معروفاً بشكل واضح، حيث تحاول المنظمات جاهدة تعظيم أرباحها وبشتى الوسائل، ولكن مع النقد المستمر الحاصل لمفهوم تعظيم الأرباح فقد ظهرت بوادر لأن تتبنى المنظمات دوراً أكبر تجاه البيئة التي تعمل فيها.

1- مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

عرف (Chang & Flores) التزام متخذ القرار في انتهاج أسلوب للعمل يؤمن من خلاله حماية اتمع وإسعاده ككل، فضلاً عن تحقيق منفعة الخاصة.¹

ويرى (Schermmerhorn) أن المسؤولية الاجتماعية بأنها إجبار المنظمات للعمل بطريقة لخدمة ذوي الاهتمام الداخليين والخارجيين والإطراف ذوي العلاقة بالمنظمة.²

ويعرفها Holmes بأنها: التزام على منشأة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمة ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها.³

• وعرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية على أنها: "تعهد الشركة على الإسهام بالتنمية الاقتصادية المستدامة، والتعامل مع العاملين وممثليها والمجتمع المحلي بشكل طوعي، من أجل تحسين جودة الحياة بأسلوب يعود بالفائدة على الشركة والتنمية".⁴

وفقاً للوثيقة الخضراء *Green Paper* التي نشرتها اللجنة الأوروبية *European Commission* في تموز /2001/، تعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها: "مفهوم تقوم الشركات من خلاله بدمج اهتماماتها الاجتماعية والبيئية مع عملياتها الأساسية، وتتفاعل مع الأطراف الأخرى على أساس طوعي". وبينت هذه الوثيقة أن الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية له تأثير مباشر على إنتاجية العاملين، ويدعم الموقف التنافسي للشركة.⁵

بالنظر إلى التعريفات السابقة يمكن القول أنه حتى وقتنا الراهن، لم يتم تعريف مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل محدد وقاطع يكتسب بموجبه قوة إلزام قانونية وطنية أو دولية، ولا تزال هذه المسؤولية في جوهرها أدبية ومعنوية، أي إنها تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها الطوعية الاختيارية، ومن هنا فقد تعددت صور المبادرات والفعاليات

بحسب طبيعة البيئة المحيطة، ونطاق نشاط المنظمة وأشكاله، وما تتمتع به كل منظمة من قدرة مالية وبشرية. وهذه المسؤولية بطبيعتها ليست جامدة، بل لها الصفة الديناميكية والواقعية وتتصف بالتطور المستمر كي تتواءم بسرعة وفق مصالحها وبحسب المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

2- التطور التاريخي حول نشأة المسؤولية الاجتماعية:

إن المسؤولية الاجتماعية هي ليست نتاجا للقضايا المعاصرة و المعروفة لدينا بشكل دقيق، أو أنها ترتبط بالجوانب الذاتية للموضوع فقط، إذ أن علاقتها ترتبط بالمتغيرات الأساسية الحاصلة في المجتمع و بشكل موضوعي، و بالتالي فإنها ليست ظاهرة جديدة، أو حالة سطحية تمثل الاستجابة للضغوط الاجتماعية الطارئة، و التي يمكن تهدئتها أو معالجتها من خلال القيام بأنشطة العلاقات العامة.

فنشوء فكرة المسؤولية الاجتماعية بعدة مراحل التي تشكل إطار لتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية،

كالتالي:⁶

أ. مرحلة إدارة تعظيم الأرباح (1800-1920)

في هذه المرحلة كانت المسؤولية الأساسية للأعمال هي تعظيم الأرباح والتوجه نحو المصلحة الذاتية الصرفة، و رفع شعار "ما هو جيد لي جيد للبلد".

ب. مرحلة إدارة الوصاية، من أواخر العشرينات حتى بداية الستينات

خلال هذه الفترة كانت مسؤولية الأعمال الأساسية هي تحقيق الربح الملائم الذي يحقق المصلحة الذاتية ومصالح الأطراف الأخرى مثل المساهمين والعاملين، أما الشعار خلال هذه الفترة فهو "ما هو جيد للشركات جيد للبلد".

ت. مرحلة إدارة نوعية الحياة للفترة من أواخر الستينات حتى الوقت الحاضر

تقوم المسؤولية الأساسية للأعمال على أن الربح ضروري ولكن الأفراد أهم من النقود، و هذا يحقق المصلحة الخاصة للشركة و مصالح المساهمين و المجتمع ككل، الشعار هو "ما هو جيد للمجتمع هو جيد للبلد".

3 - أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمنظمات:

سعى العديد من الكتاب والباحثين إلى محاولة تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية من وجهات نظر

مختلفة، ووضعوا لها مسميات متباينة، نذكر منهم على سبيل المثال كل من (*Pride & Ferrell*)

الذين أشارا إلى أربعة أبعاد للمسؤولية الاجتماعية تمثلت في ما يلي:⁷

- المسؤولية الإنسانية: أي أن تكون المنظمة صالحة وتعمل على الإسهام في تنمية وتطوير المجتمع وتحسين نوعية الحياة.
- المسؤولية الأخلاقية: بمعنى أن تكون المنظمة مبنية على أسس أخلاقية، وأن تلتزم بالأعمال الصحيحة، وأن تمتنع عن إيذاء الآخرين واكتساب ثقة الآخرين.
- المسؤولية القانونية: أي التزام المنظمة بإطاعة القوانين، وبتنفيذ الأعمال الشرعية وعدم القيام بالأعمال المخلة بالقانون.
- المسؤولية الاقتصادية: بأن تكون المنظمة نافعة ومجدية اقتصاديا، وأن تحاول جاهدة توفير الأمان للآخرين .

4- مجالات المسؤولية الاجتماعية: وهي كالتالي: ⁸

العنصر	بعض ما يجب أن تدركه الإدارة من دور اجتماعي تجاهه
المالكون	حماية أصول المنشأة، تحقيق أكبر ربح ممكن، رسم صورة جيدة للمنشأة تعظيم قيمة السهم والمنشأة ككل، زيادة حجم المبيعات.
العاملون	عدالة وظيفية، رعاية صحية، رواتب وأجور مدفوعة، إجازات مدفوعة، فرص تقدم وترقية، تدريب مستمر، إسكان للعاملين ونقلهم، ظروف عمل مناسبة.
الزبائن	أسعار مناسبة، الإعلان الصادق، منتجات آمنة وبنوعية جيدة، إرشادات بشأن استخدام المنتج ثم التخلص منه أو من بقاياها.
المنافسون	معلومات صادقة، عدم سحب العاملين من الآخرين بوسائل غير نزيهة، منافسة عادلة ونزيهة.
المجهزون	أسعار عادلة، الاستمرارية في التجهيز، تسديد الالتزامات المالية والصدق في التعامل.
المجتمع	خلق فرص عمل، احترام العادات والتقاليد، توظيف المعوقين، دعم الأنشطة الاجتماعية، دعم البنية التحتية، الصدق في التعامل، المساهمة في حالة الكوارث.
البيئة	التشجير وقيادة المساحات الخضراء، المنتجات غير الضارة، الحد من تلوث الماء والهواء والتربة، الاستخدام الأمثل للموارد وخصوصاً غير المتجددة منها.
الحكومة	الالتزام بالقوانين، إعادة التأهيل والتدريب، تكافؤ الفرص بالتوظيف، حل المشكلات الاجتماعية، تسديد الالتزامات الضريبية.
جماعات الضغط	التعامل الصادق مع الصحافة، احترام أنشطة جماعات حماية البيئة، التعامل الجيد مع جمعيات حماية المستهلك، احترام دور النقابات العمالية والتعامل الجيد معها.

المصدر: محمد الصيرفي، المسؤولية الاجتماعية للإدارة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر ، 2007، ص 70-72.

5- عوامل نجاح المسؤولية الاجتماعية للمنظمات:

يرتبط نجاح المنظمات في تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية، بالعديد من العوامل المرتبطة بالرؤية والتنظيم وهي كالتالي: ⁹

- ضرورة الإيمان بقضية المسؤولية الاجتماعية نحو المجتمع .

- قيام المنظمة بتحديد رؤية واضحة نحو الدور الاجتماعي الذي تريد أن تتبناه والقضية الرئيسية التي ستهتم بالعمل على المساهمة في معالجتها.
- قيام المنظمة بتخصيص مسئول متفرغ لهذا النشاط و تحدد له الأهداف والمخططات المطلوبة
- الاهتمام بجعل هذه البرامج الاجتماعية قائمة بذاتها مستقبلا وتعمل على تغطية مصروفاتها ذاتيا.
- الحرص على تقديم هذه البرامج بأداء قوي و متميز وجودة عالية.
- حسن إدارة الجوانب الاجتماعية التي تبرز أثناء قيام المنظمات بنشاطها الاقتصادي، وتتمثل هذه الجوانب في الالتزام البيئي واحترام قوانين العمل وتطبيق المواصفات القياسية والتي تمثل تحديا للمنظمات .

6- مزايا ومنافع المسؤولية الاجتماعية للمنظمات :

- تعتبر المسؤولية الاجتماعية مسألة مبادئ ومسؤولية أخلاقية، إذ أن المنظمة تتطور وتنمو بأمر المجتمع الذي تعيش فيه وتستخدم موارده المادية والبشرية، ولذا فهي مسؤولة تجاهه على الصعيد الاجتماعي وحماية البيئة ، وهذه المسؤولية تحقق لها العديد من المزايا والمنافع ومنها :¹⁰
- أنها تحقق التقارب بين المنظمة والجمهور، إذ أن الجهود التي تبذلها المنظمة لصالح مجموعة مستهدفة معينة في المجتمع كالمساهمين في المنظمة مثلا، قد تضر بمصالح مجموعات أخرى، والعكس فإن تحقيق التوازن الدائم بين جميع المصالح يعد جزءا من المسؤولية الاجتماعية لتحقيق العدالة بين الفئات المختلفة.
 - إن المسؤولية الاجتماعية للمنظمات تعطي قيمة مضافة للمساهمين وتجعلهم أكثر ثقة في المنظمة نتيجة للسياسات الاجتماعية التي تطبقها تجاه العاملين والمجتمع، إذ كلما تحسنت نظرة الآخرين للمنظمة كان هذا أفضل بالنسبة لها.
 - إن زيادة التكاليف الناتجة عن القيام بالمسؤولية الاجتماعية والحفاظ على البيئة تستطيع المنظمة تعويضها على المدى البعيد عبر مستوى ربحية يفوق تلك التكاليف بعد تمتعها بسمعة جيدة من خلال تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية .
 - تحسين سمعة المنظمة في الأوساط المالية والتجارية بين الموردين والعملاء وأفراد المجتمع.
 - تحسين الأداء المالي للمنظمة نتيجة زيادة الإنتاجية وتحسين نوعية المنتج وبالتالي ارتفاع حجم المبيعات بسبب تقليل تكاليف التشغيل وولاء العاملين بالمنظمة ، وتقضيل العملاء والمستهلكين لمنتجات وخدمات المنظمة .
 - زيادة قدرة المنظمة على الاحتفاظ بموظفيها الأكفاء مما يساعد في جذب المستثمرين .

7- معايير قياس المسؤولية الاجتماعية :¹¹

- هناك جملة من المعايير التي تساعد في قياس المسؤولية الاجتماعية :
- مدى الالتزام بأخلاقيات العمل وظروف وشروط العمل وبالواجبات تجاه العاملين .

- مدى الالتزام تجاه حماية البيئة .
 - مدى الاندماج في المجتمع والمساهمة في التنمية المجتمعية .
 - مدى الاستثمار في البحث والتطوير .
 - مدى احترام حقوق الإنسان ومراعاة القواعد الأخلاقية (عدم التورط في الرشوة والفساد).
- كما أن هناك معايير دولية لقياس المسؤولية الاجتماعية للمنظمات كالأيزو 26000 ISO الذي يشمل حقوق الإنسان، الحقوق العمالية وممارسات العمل، حماية البيئة، حقوق المستهلك، التنمية والمشاركة المجتمعية. يمكن القول أن الدور الاجتماعي للمنظمات في تزايد مستمر بفضل تنامي الوعي لدى العملاء ولدى كل الفاعلين في المجتمع، ولا مفر إلا أن تأخذ هذه المنظمات هذه الظاهرة بعين الاعتبار وتحاول أن تجد لها مكانة في المجتمع قبل أن تجد لها مكانة في مجل الأعمال .

8- آليات العمل الفعالة للمسؤولية الاجتماعية : ¹²

لم تعد الطريقة التقليدية في تقديم المعونات والأعمال الخيرية من قبل قطاع الأعمال تتناسب مع عصر تسود فيه المنظمات الكبيرة و المساهمة والقبضة، وبالتالي لابد من مؤسسات تقوم بالدور الاجتماعي لقطاع الأعمال، أي أن هناك حاجة لكيانات مؤسساتية تتناسب والعصر الذي نعيش فيه ،ولعله من المفيد تطوير مفهوم المسؤولية الاجتماعية من مجرد أعمال خيرية إلى نشاطات أكثر شمولاً، تتناول العاملين والمستهلكين والبيئة والمجتمع .

إن إضفاء الطابع المؤسسي على نشاطات المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال ومن أهمها إنشاء صناديق المسؤولية الاجتماعية، مؤسسات التنمية والخدمة الاجتماعية يعد واحداً من أهم آليات ممارسة المسؤولية الاجتماعية، فإشياء مؤسسات وصناديق دائمة يجعل قطاع الأعمال أكثر قدرة على القيام بمهامه الاجتماعية. وعملياً عند دمج المسؤولية الاجتماعية بإستراتيجية عمل المنظمات يتم توليد قيمة اجتماعية لمجمل نشاط هذه المنظمات، وذلك من خلال تخصيص جزء من أرباحها لتقدم إلى النشاطات الاجتماعية عبر مؤسسات أو صناديق تنشأ لهذه الغاية(نشاطات صحية، تعليمية وبحثية، منح دراسية، تدريبية، اجتماعية، مساعدات مباشرة، حماية البيئة) ويهدف تعزيز مبادرات المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال الخاص والعام يتم تأسيس مؤسسات أو صناديق أهلية غير هادفة للربح ممولة من قبل المنظمات وتقدم خدماتها المختلفة الى فئات وشرائح ومناطق المجتمع حيث تقوم هذه المؤسسات والصناديق بتقديم خدماتها في مجالات عدة:

- 1- **تنمية المجتمعات المحلية:** البيئة، الصحة، التعليم، المساعدات العاجلة ومحاربة الفقر لبعض الشرائح، تقديم دعم وعلاج صحي للقرى النائية والفقيرة، تمويل مشاريع ذات صلة مباشرة بالمحافظة على البيئة.
- 2- **في مجال الإبداع والمعرفة:** تقديم الدعم للجامعات والمراكز البحثية والأهلية والثقافية والتراثية، تقديم منح دراسية للحصول على الماجستير والدكتوراه للمتفوقين ورعاية المتفوقين والمبدعين والمبتكرين، تمويل أبحاث وباحثين.

- 3- **نشر ممارسات وثقافة المسؤولية الاجتماعية لقطاع العمال:** المهمة الأساسية لهذه المؤسسات والصناديق تعزيز المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال العام والخاص ونشر خدماتها في مختلف المناطق .

9- دور الدولة في تحفيز المسؤولية الاجتماعية لقطاع العمال : 13

المسؤولية الاجتماعية قد لا تحصل بشكل تلقائي وعفوي لذلك يجب أن يكون هناك شكل من أشكال التحفيز والتنظيم والإلزام. أشكال إلزام قانونية محلية ودولية تلزم قطاع الأعمال على القيام بمسؤولياته الاجتماعية. وبالتالي يجب أن يكون هناك قوانين وتشريعات تضبط هذه المسؤولية. وللدولة دور مهم في تحفيز قطاع الأعمال على القيام بمسؤولياته الاجتماعية في حماية حقوق العاملين وممارسة حماية البيئة وعدم الدخول في نشاطات الفساد وتطبيق الحوكمة، وذلك من خلال المساهمة في وضع الضوابط والقواعد المحفزة، كما للدولة دور في الجوانب القانونية والتشريعية وفي العقوبات وفي تحفيز المنظمات على الالتزام بمسؤولياتها الاجتماعية من خلال : حوافز ضريبية ، تعاقدات حكومية، حوافز معنوية، تحفيز التنافس بين المنظمات في مجال المسؤولية الاجتماعية، و قوانين حماية البيئة، قوانين حماية العاملين والمستهلكين، ترويج المسؤولية الاجتماعية .

ويمكن تحفيز المنظمات على القيام بمسؤولياتها الاجتماعية من خلال:

- استبعاد التبرعات والمساهمات الاجتماعية للمنظمات المقدمة لمؤسسات البحث العلمي والصناديق والجمعيات الخيرية المشهورة من الوعاء الخاضع للضريبة بشرط أن لا تزيد عن نسبة محددة من الأرباح الصافية 10 % مثلاً
- تقديم جوائز معنوية للمنظمات التي تتبنى المسؤولية الاجتماعية (إطلاق جائزة وطنية للمسؤولية الاجتماعية)
- إطلاق مؤشر المسؤولية الاجتماعية للمنظمات .

ثانيا : مدخل للتنمية المستدامة .

عرف مفهوم التنمية الاقتصادية عدة تطورات، فخلال عقدي الأربعينات والخمسينات كان ينظر للتنمية على أنها ارتفاع مستوى دخل الأفراد وكان هذا مرادفا لمفهوم النمو الاقتصادي وخلال عقد الستينات أصبحت التنمية الاقتصادية تعني مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق زيادة سنوية من الناتج الوطني بحيث يكون أعلى من معدل زيادة السكان ، أعيد في منتصف السبعينات مفهوم التنمية لتصبح عملية تخفيض أو القضاء على الفقر وسوء توزيع الدخل والبطالة....، ومع حلول الثمانينات شهدت الدول النامية تدهورا في مستوى الدخل الحقيقي لأسباب داخلية وخارجية مما أدى إلى لجوئها للاقتراض الخارجي، ومن ثم استنزاف الكثير من مواردها الطبيعية للوفاء بالتزاماتها الخارجية، ونتيجة لذلك أصبح هناك اهتماما بمفهوم التنمية التي تعكس أبعادا بيئية وبشرية، وهو ما يعرف بالتنمية المستدامة.

1- مفهوم التنمية المستدامة :

يعتبر رئيس وزراء النرويج **Gro Harlem Bruntland** أول من استخدم مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي سنة 1987 في تقرير " مستقبلنا المشترك " ، للتعبير عن السعي لتحقيق نوع من العدالة والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية، و قد عرف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها " 14

د. قشام اسماعيل، شقراني محمد. دور المسؤوليات الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صياغة استراتيجيات التنمية المستدامة

ويعرفها إدوارد باربير **Edward BARBIER** هي ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو طبيعي واجتماعي في التنمية¹⁵

أما البنك الدولي فيعتبر نمط الاستدامة هو رأس المال، وعرف التنمية المستدامة بأنها " تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن " ¹⁶

2- أبعاد التنمية المستدامة :

هناك من يعرف التنمية المستدامة على أنها "تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد¹⁷

ويرى باحثون آخرون أن " أهم الخصائص التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة هو الربط العضوي التام ما بين الاقتصاد والبيئة و المجتمع¹⁸

من هذه التعاريف يتبين أن التنمية المستدامة هي تنمية بثلاثة أبعاد، الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أي أن التنمية المستدامة تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وكل بعد من هذه الأبعاد يتكون من مجموعة عناصر.

والجدول التالي يوضح أبعاد التنمية المستدامة وعناصرها:

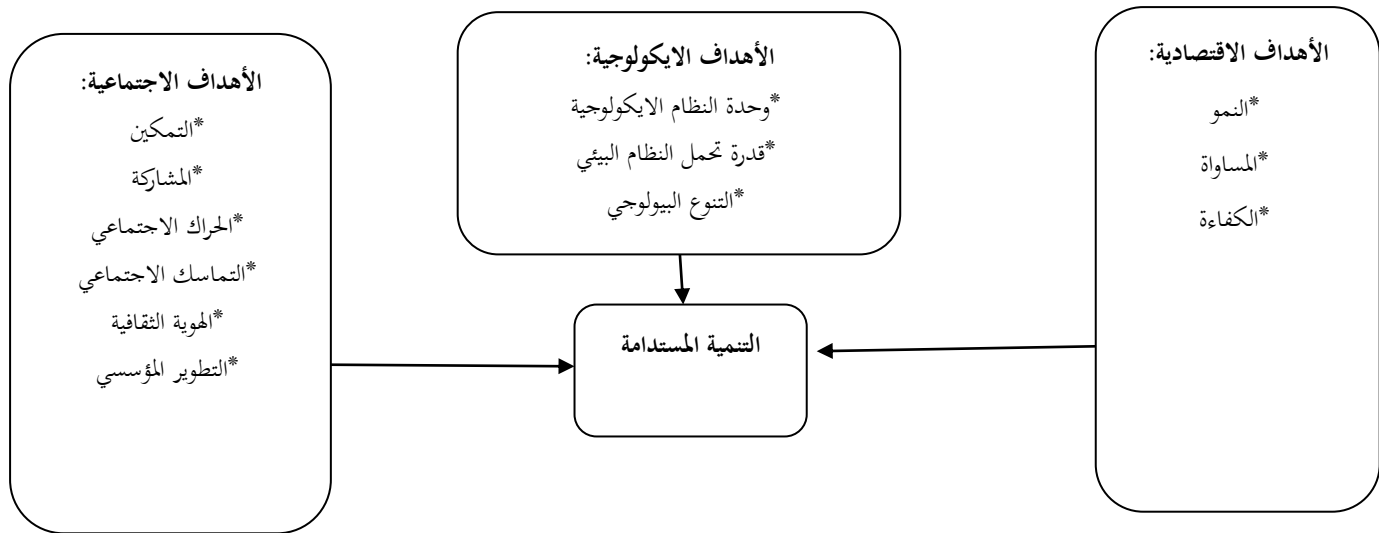
الجدول رقم 2: الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
النمو الاقتصادي المستديم	المساواة في التوزيع	النظم الإيكولوجية
كفاءة رأس المال	الحراك الاجتماعي	الطاقة
إشباع الحاجات الأساسية	المشاركة الشعبية	التنوع البيولوجي
العدالة الاقتصادية	التنوع الثقافي	الإنتاجية البيولوجية
	استدامة المؤسسات	القدرة على التكيف

المرجع: عثمان محمد غنيم وماجدة أبوزنط، إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة، دراسات، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي - الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد 35 العدد 1 ، جانفي 2008 ، ص 177.

3- أهداف التنمية المستدامة : يمكن عرض الأهداف الثلاثة للتنمية المستدامة من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم : (1) الأهداف الثلاثة التي يتعين دمجها في التنمية المستدامة



المصدر :ف.دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ص72

4- مبادئ التنمية المستدامة :

إن العلاقة التكاملية بين البيئة والنمو هي علاقة وطيدة وعلاقة انسجام ، ذلك أنه لتحقيق التنمية ينبغي وجود بيئة محمية ونقية ووجود موارد مع استغلالها بشكل عقلاني ، وهذا ما أدى إلا ظهور مبادئ أساسية تقوم عليه التنمية المستدامة وتتجلى في :¹⁹

المبدأ الأول : استخدام أسلوب النظم في أعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة يعد أسلوب النظم أو المنظومات من بين الشروط الأساسية لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة وتتطلب من أن البيئة الإنسانية لأي مجتمع ما هي إلا جزء فرعي من النظام الكوني ، وأي تغيير يطرأ على محتوى أي نظام فرعي فهو بالضرورة يؤثر على الأنظمة الفرعية الأخرى ، فالتنمية المستدامة من خلال هذا المبدأ تعمل على تحقيق التوازن والانسجام بين النظم الفرعية بشكل يؤدي إلى نتيجة توازن بنية الأرض خاصة ، ويهدف للحفاظ على حياة مجتمعات من خلال الاهتمام بجميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

المبدأ الثاني : المشاركة الشعبية تحتاج لمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية خاصة في مجال ومتابعة الخطة، فالتنمية المستدامة تبدأ من المستوى المحلي ، وهذا يعني أنها تنمية من الأسفل ويطلق على هذا المفهوم بالتنمية من الأسفل أي انها تبدأ من المستوى المحلي، فالإقليمي الى الوطني .

المبدأ الثالث : مبدأ المسؤولية المشتركة: بمعنى أن مسؤولية التنمية المستدامة هي مسؤولية كل الدول على سواء.

المبدأ الرابع: مبدأ الاحتراز البيئي : بمعنى انه إذا كان هناك شك في أن هناك تأثير سلبي لمادة ما لم تظهر أدلة على ذلك لا يسمح تداوله إلى أن يوجد الدليل على خطواته.

المبدأ الخامس: مبدأ التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية وذلك باستغلال الموارد بطريقة عقلانية .

المبدأ السادس: مبدأ استمرار عمر الموارد الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي لهذه الموارد هو وجود موارد اقتصادية متجددة طويلة الأجل.

المبدأ السابع: مبدأ التوازن البيئي والتنوع الأيديولوجي بمعنى تحقيق توازن في البيئة و عدم الإضرار بها .

المبدأ الثامن : مبدأ التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية بمعنى تحقيق متطلبات الحاضر دون إهمال حاجيات الأجيال المقبلة.

المبدأ التاسع: مبدأ القدرة على البقاء والتنافسية دون المساس و الإضرار بالأطراف المتنافسة .

المبدأ العاشر: مبدأ الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة مع تحديد وتطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك.

ثالثاً: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في صناعة التنمية المستدامة .

إن مفهومي المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة مفهومان قريبين جداً فالأول يعني دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في النشاطات التجارية والثاني يعني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية . ومما سبق ذكره نلاحظ أن نفس العناصر تقريباً أو بعضاً منها التي تشملها المسؤولية الاجتماعية نراها مطروحة في المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة فالمفهومين متكاملان لا متعارضان و كلاهما يخدم الآخر.

1-المسؤولية الاجتماعية والدور التنموي :²⁰

تزايد الأمل والترقب لدى المستهلكين ولدى الموظفين والمديرين العاملين بالمنظمات في أن تتجاوز هذه المنظمات دورها التقليدي المتمثل في الابتكار، والتعبئة والبيع من أجل تحقيق الربح. ويرى الجمهور أن مجرد خلق الوظائف وسداد الضرائب، لم يعد كافياً كإسهام وحيد يقدمه القطاع الخاص للمجتمع، فازدهار منتجات المشروعات الاستثمارية ذات المسؤولية الاجتماعية يشهد على صحة هذا الاتجاه، حيث يبدي المستثمرون قلقهم ويعلنون عن مواقفهم الأخلاقية والاجتماعية للمنظمات التي يستثمرون فيها ويقومون برعايتها .وتتضمن الجهات الاستثمارية ذات المسؤوليات الاجتماعية الأفراد، الهيئات، الجامعات، والمستشفيات، و المنظمات ، وشركات التأمين، وصناديق المعاشات التقاعدية، والمنظمات غير الهادفة إلى الربح، ودور العبادة وقد تستبعد استثمارات الصناديق منتجات أو ممارسات بعينها مثل الكحول أو الأسلحة أو المنتجات المسببة للتلوث، أو إجراء التجارب على الحيوانات، أو القمار أو قد تلجأ إلى التعرف النشط على الجوانب الإيجابية لدى المنظمات التي تعتمد سياسات تتسم بالفاعلية من أجل حماية البيئة، وتتبع إجراءات توظيف عادلة، وتبحث في العلاقة بين الأعمال والمجتمع .ويعد استبعاد منظمات التبغ القاسم المشترك بين الغالبية العظمى من سياسات الاستثمارات ذات المسؤولية الأخلاقية و الاجتماعية ومن المنتجات المرتبطة بها . لقد أصبحت الأعمال الخيرية ، التي تتميز بالتخطيط والإدارة الجيدة، بدءاً من رعاية المهرجانات الثقافية حتى إعداد البرامج التعليمية للفئات المحرومة وحماية البيئة، عنصراً ضرورياً ضمن جميع خطط الأعمال الخاصة بالمنظمات بشكل واقعي وعملي.

2- تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تجسيد التنمية المستدامة في العالم العربي :²¹

بدأت المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص و بالأخص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتوسع أكثر فأكثر في المنطقة العربية خلال السنوات الماضية .وقد طورت الكثير من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في العالم العربي برامج تعنى بالمسؤولية الاجتماعية أو سياسات صممت للاستفادة من بعض الموارد لدعم قضايا اجتماعية محددة أو أشخاص بأمس الحاجة ومما لا شك فيه أن مستوى المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في العالم العربي لم يصل بعد إلى ما وصل إليه في الدول الكبرى .فبرغم الإكثار من النقاش عن دور القطاع الخاص في التنمية و خاصة بعد تقلص دور الدولة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في العقود الأخيرة من القرن الماضي، إلا أن هذا الدور مازال في طوره الأول دون تطور فعال.

وتكمن أهمية تفعيل دور القطاع الخاص بصفة عامة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة خاصة في التنمية إلى تملكها لرأس المال و لقوة اقتصادية قادرة مع تعاونها مع القطاع العام و المجتمع المدني أن تحدث نقلة حقيقية في المجتمع ومن أهم نتائج تفعيل المسؤولية هو شحذ مواردها المحلية و الاعتماد عليها و توظيفها للتنمية و تقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية. وعلى صعيد الدفع بموضوع المسؤولية الاجتماعية للبروز اقتصاديا واجتماعيا ،شهد العالم العربي إقامة العديد من المؤتمرات والندوات التي تعنى بموضوع المسؤولية الاجتماعية ، بمشاركة المؤسسات الحكومية والخاصة، ونخبة من كبار المتخصصين في مجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، و بدعم ومساندة من المنظمات الدولية وعلى رأسها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما تمت مناقشة الأزمة الاقتصادية العالمية و أثرها على المسؤولية الاجتماعية ، وكيف يمكن للقطاع الخاص أن يتفاعل مع هذه الأزمة وتخرج منها بأقل خسائر ممكنة، وخاصة أنه يتوقع أن تستمر هذه الأزمة ، وهو ما يخلق العديد من التحديات أمام المنظمات و من الملاحظ في الآونة الأخيرة أن هناك بعض الجهود الفردية لبعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الذين أصبحوا على وعي بمسؤولياتهم الاجتماعية .و لكن معظم هذه الجهود غير مؤثرة أو محسوسة.

ويرى عدد من خبراء المسؤولية الاجتماعية أن على هذه المنظمات أن تعي عائد المسؤولية الاجتماعية على المدى الطويل، فالمنظمات التي تعتنق مفهوم المسؤولية الاجتماعية يزيد معدل الربحية فيها عن تلك التي ليس لديها برامج مماثلة، فمثل هذه البرامج تعزز من ولاء المستهلك أو العميل، لأن المنظمات التي تقوم بأدوار اجتماعية وخدمية تجد تشجيعا لمنتجاتها ، وبعض هذه البرامج يوجد أسواقا جديدة وعملاء جدد، ومن ثم تصبح برامج المسؤولية الاجتماعية ركيزة أساسية في تنافسية المنظمات، ليس فقط على مستوى الأفراد والمستهلكين العاديين، بل تكون لها الأفضلية من قبل القطاع الحكومي في المناقصات وغيرها من وسائل التشجيع .

أيضا تشير إحدى الدراسات الشاملة لتاريخ العلاقة بين الربحية والمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، التي نشرت من قبل اثنين من أساتذة كلية إدارة الأعمال في عام 2001 ، باستخدام تحليل الميتا (meta)

(analysis) لـ 95 مؤسسة خاصة ، دراسة تجريبية أجريت بين عامي 1972 و 2000 والتي سعت إلى الإجابة عن هذا السؤال :²²

هل المنظمات التي لديها سجلات جيدة للمسؤولية الاجتماعية تعطي أداءً مالياً جيداً ؟

وقد تم تجميع مؤشرات الأداء الاجتماعي للقطاع الخاص من 27 مصدراً مختلفاً للبيانات وتغطي 11 مجالاً مختلفاً من أنشطة المنظمات بما في ذلك البيئة ، وحقوق الإنسان ، المشاركة المجتمعية والمساهمات الخيرية. وأظهرت النتائج أن نحو 53 % من هذه الدراسات أكد على وجود علاقة إيجابية، 5% تشير إلى علاقة سلبية ، بينما 42 % من هذه الدراسات أظهر عدم وجود أية علاقة. وقد تم دراسة العلاقة السببية بصورة معاكسة في عدد من الدراسات الـ 95 ، بمعنى ما إذا كان الأداء المالي الجيد قد أنتج نتائج إيجابية للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، وكانت النتائج إيجابية في 68% من هذه الدراسات كانت هناك علاقة إيجابية، مما يشير إلى أن المنظمات التي لديها أداء مالياً جيداً يكون لديهم القدرة على تخصيص الموارد للمبادرات الاجتماعية.

الخاتمة :

يتضح من خلال كل ما تقدم أن الجهود مازالت تبذل على مستوى منظمات الأعمال و المجتمع في إطار البحث عن التوليفة المثلى الاقتصادية و الاجتماعية المناسبة التي تسمح بتعايش كافة الأطراف الفاعلين في البيئة و تضمن في نفس الوقت نمو متوازن و مستمر من خلال استغلال و الحفاظ على موارد المجتمع خدمة لأهداف التنمية المستدامة

و لقد انتهت الدراسة إلى مجموعة من **النتائج** و من أهمها مايلي:

- ✓ بينت الدراسة انه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه للمسؤولية الاجتماعية، و مع ذلك يمكن القول أن المسؤولية الاجتماعية هي ما تقوم به المنظمات و تقدمه للمجتمع و البيئة على ان تتضمن هذه المسؤولية الاجتماعية مراعاة لحقوق الإنسان و قيم التمتع و أخلاقياته والالتزام بالقوانين و مكافحة الفساد و الرشوة و الشفافية والإفصاح و مراعاة مستقبل الأجيال القادمة .
- ✓ تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وأصبح لها الأولوية من حيث تحويل المنظمات إلى شركاء فاعلين في التنمية المستدامة.
- ✓ التزام و تحمل المنظمات و بالأخص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمسؤولياتهم الاجتماعية يحقق العديد من الفوائد للمجتمع و المنظمات معا و التي تتمثل في تقديم سلع و منتجات صحية للمجتمع و زيادة ولاء الموظفين و المستهلكين و تمتع المنظمة بالمصداقية و خلق علاقات جيدة مع المساهمين و غيرهم من أصحاب المصالح.
- ✓ إن التزام المنظمات بالمسؤولية الاجتماعية يحقق لها تنمية مستدامة من خلال المحافظة على البيئة المحيطة بها عن طريق الاستغلال الأمثل و الجيد للثروات بشكل يضمن لها الاستدامة .

- ثانياً :التوصيات

لتفعيل مبادئ المسؤولية الاجتماعية في تجسيد التنمية المستدامة نوصي بما يلي:

- ✓ قيام الجهات المعنية بتوفير البنية التحتية اللازمة لأداء المنظمات للمسؤولية الاجتماعية وعلى وجه الخصوص الأنظمة وتوفير الدراسات والمعلومات على ضوء الاحتياجات الفعلية للمنظمات و للمجتمع.
- ✓ قيام الجهات المختصة في الدولة بالتشارك مع منظمات الأعمال و المجتمع المدني بتحديد معايير أداء المسؤولية الاجتماعية و التي تحقق التنمية المستدامة .
- ✓ سن التشريعات التي تكفل توفير عنصر الشفافية والإفصاح من قبل المنظمات المنفذة في مجال المسؤولية الاجتماعية.
- ✓ قيام الدولة بتيسير الإجراءات المرتبطة بأداء المنظمات للمسؤولية الاجتماعية ، وتوفير محفزات للقطاع الخاص و بالخاص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على ضوء تميزها في المسؤولية الاجتماعية، مثل إعفاءات ضريبية، أولويات في المناقصات، دعم مالي و تقني و معنوي ،منح جوائز للتميز في أداء المسؤولية الاجتماعية.
- ✓ ضرورة اهتمام وسائل الإعلام بالتوعية بنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية ومبادئها الصحيحة و المجالات المرتبطة بها والعائد على كل من المنظمات الملتزمة لهذه المسؤولية وعلى المجتمع .
- ✓ ضرورة وجود إدارات متخصصة للمسؤولية الاجتماعية داخل المنظمات تتولى تخطيط وتنفيذ البرامج والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة ، وتبادل الخبرة والتجارب العملية فيما بينها لتطبيق أفضل الأساليب كفاءة في مجالات المسؤولية الاجتماعية.

المراجع:

- 1- ثامر ياسر البكري، التسويق و المسؤولية الاجتماعية، دار وائل للنشر، عمان، 2001 ، ص25 .
- 2- Schermerhorn, John R., Management, 7th ed. (New York: John Wiley and Sons Inc, 2002, P158.
- 3- يوسفات علي، بودي عبد الصمد، مدى تبني عناصر المسؤولية الاجتماعية في شركة سونلغاز (ولاية أدرار) من وجهة نظر المستخدمين ، الملتقى الدولي الثالث عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة -الواقع والرهانات، جامعة شلف، 15/14 نوفمبر 2016، ص05
- 4- Anto m. H., and Astuti D. R. Persepst Stakeholder terhadap Pelaksanaan Corporate Social Responsibility: Kasus Pada bank Syariah Di Diy. SINERGI, Vol. 10, No. 1, Januori ,2008, P19.
- 5- . Bronchain p. (2003) Towards a Sustainable Corporate Social Responsibility. European Foundation for the Improvement of Living and Working Condition, Ireland,2003, P07.
- 6- محمد فلاق، قدور بنافلة، المسؤولية الاجتماعية لشركات الاتصالات الجزائرية: جيزي، موبيليس نجمة، التحول من العمل الخيري الى العطاء الذكي، الملتقى الدولي الثاني عشر حول: "دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة -الواقع والرهانات-"، جامعة شلف، 15/14 نوفمبر 2016 ص05.
- 7- عبد السلام مخلوفي وسفيان بن عبد العزيز، تأثير معايير المسؤولية الاجتماعية على نشاط الشركات متعدد الجنسيات، الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية ،كلية علوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة بشار، ص 7 .
- 8- محمد الصيرفي، المسؤولية الاجتماعية للإدارة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر ، 2007، ص ص 70-72
- 9- المنبر الأردني للتنمية الاقتصادية، مبادرة إقليمية يطلقها مركز الأردن الجديد لتعزيز ممارسات الشركات المسؤولية الاجتماعية ، مجلة حوار السياسات الاقتصادية، العدد العاشر، أغسطس 2005، الأردن.
- 10- د فؤاد محمد عيسى ، المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر ،دراسة تطبيقية لقياس و تقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات .

- د. قشام اسماعيل، شقراني محمد. دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صياغة استراتيجيات التنمية المستدامة
- 11- بابا عبد القادر، وهيبه مقدم، المسؤولية الاجتماعية ميزة إستراتيجية خالقة للقيمة، جامعة مستغانم، ص 10 .
- 12- د رسلان خضور ، ندوة الثلاثاء الاقتصادي الرابعة و العشرون ،حول التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في سوريا ، دمشق ، 2011/06/28 ص 11 .
- 13- د رسلان خضور مرجع سبق ذكره ص 14-15 .
- 14- Corinne Gendron, Le développement durable comme compromis, Québec 2006, p166
- 15- عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والاقتصاد، مجلة المستقبل العربي، العدد 167 ، يناير 1993 ، ص 97 .
- 16- عبد الله الحرتسي حميد، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف 2005، ص 23 .
- 17- عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنت، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء، عمان، الأردن، 2006، ص 39 .
- 18- باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع :مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2003 ، ص 10 .
- 19- عثمان محمد غنيم وماجدة أبوزنت، مرجع سبق ذكره ، ص 31 .
- 20- عثمان محمد غنيم وماجدة أبوزنت، مرجع سبق ذكره ، ص 75 .
- 21- صالح السحيباني ، المسؤولية الاجتماعية و دورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية ،حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية ، ملتقى دولي حول القطاع الخاص في لتنمية تقييم و استشراف ، 23-25 مارس 2009 .
- 22- راجع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية ، مجلس الوزراء المملكة العربية السعودية ،سبتمبر 2011 ، ص 11-14 ص 15-21 .
- 23- Barry Gaberman, A Global Overview of Corporate Social Responsibility, Opcit, pp12-13